التنمية المستدامة فكرة حديثة لقرن جديد

نزار قاسم محمد

لفت أنظار وأفكار الوكالات والوزارات المعنية بالبيئة مصطلح (التنمية المستدامة)، بل إن الإدارات المهتمة بالموارد الطبيعية والصناعية والزراعة والنقل أصبحت تلعب دوراً نشطاً فيما يختصبهذا المفهوم وبشكل متزايد. وبدأت المنظمات الدولية والحكومات على مر العقد الماضى فى وضعه فى بؤرة أنشطتهم الأساسية كهدف يسعون إلى تحقيقه بشكل متزايد. بل أن بعض حكومات الدول الكبرى قد أكدت على كل الإدارات المركزية بأن تخضع جميع عملياتها إلى المراجعة فى ضوء هذا المفهوم الجديد. فما هي هذه التنمية المستدامة؟ وكيف السبيل الى تحقيقها؟

قام قادة أكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقاً رسمياً وذلك فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢، بعد أن قدم التقرير الذى رفعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية فى عام ١٩٨٧، ودعت إلى التأييد الإجماعى على الصعيد الدولى لإعادة توجيه النشاط الاقتصادى بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية. وبالفعل استجابت الدول جميعها لما دعت إليه اللجنة واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى (عهد جديد) من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التى تعانى منها الدول الأقل فقرا. وأما الدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود من أجل زيادة الطاقة إضافة إلى إحداث تحول فى النشاط الاقتصادى لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة. وعلى هذا فان مفهوم التنمية المستدامة يمكن ان يتوضح بالآتي: " إن التنمية المستدامة هى تلك التى تلبى احتياجات الفرد الحالية مع الأخذ فى الاعتبار قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها " ويشتمل المصطلح على مفهومين أساسين: الحاجة (وبالأخص الاحتياجات الجوهرية لفقراء العالم)، والقيود التى تفرضها الحالة التكنولوجية والتنظيم الاجتماعى على القدرة البيئية فى تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

ان فكرة التنمية المستدامة هى فكرة أساسية ترتكز حول استمرارية المجتمعات البشرية فى السعى لتحقيق حياة أفضل، ولكن ينبغى على تلك المجتمعات إيلاء الأولوية خلال شروعهم فى هذا السعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، واضعين فى الاعتبار عدم إفساد قدرة أجيال المستقبل، وهى بالطبع فكرة من حيث محتواها تستحق الملاحظة و التأمل. وانطلاقاً من هذه النقطة فقد عملت هذه الفكرة على تقديم حل للقضية المعنية بمفهوم النمو مقابل مفهوم البيئة وهما قضيتان كانتا ولما تزالا متناقضتين. ان هذا المفهوم يوضح أن المسألة ليست مجرد اختيار فيما بين حماية البيئة أم النهوض والتقدم الاجتماعى، ولكن الأمر فى حقيقته هو المشكلة التى تكمن فى اختيار أنماط اقتصادية واجتماعية تنموية تتناسب مع الاهتمام البيئى الملائم. ولذلك مثلت التنمية المستدامة مفهوم الجسر بوصفها فكرة يمكنها أن تجمع معاً (تصل) من الناحية الظاهرية أوجه السياسات المختلفة وتوحد المصالح المتباعدة من خلال وضع جداول أعمال مشتركة. أن الهدف المنشود من وراء تطبيق التنمية المستدامة هو عملية ايجاد اطار مؤسسي شرعي للعمل وليس التوجه نحو تدعيم أية مؤسسة أو ممارسة أو بيئة محددة. وبوجه عام تتجه هذه العملية إلى المحافظة على قوة الدفع التنموية وعلى الرغم من أن كلمة التنمية فى حد ذاتها تشير إلى التحول الفعال فى الأنظمة البيئية القائمة أو الهياكل الاجتماعية السائدة والممارسات، إلا أن التنمية لا تتوجب بالضرورة الحفاظ على كل من تلك الأنظمة أو الهياكل.

تعرضت التنمية المستدامة - وكما هو متوقع - لكثير من الانتقادات كونها فكرة صيغت فى إطار شامل لتعمل كمعيار جديد يسود العالم و فى الوقت نفسه وجه الأشخاص المعنيون بشئون البيئة انتقادات لاذعة وعنيفة تجاه ما تحدثه التنمية المستدامة من تأثير على البيئة وأن التنمية المستدامة تستغل لارتقاء الرفاهية البشرية كقيمة محورية تعتمد عليها، بدلاً من توجيه الاهتمام لدعم البيئة الطبيعية ، كما أعربوا عن شكواهم فيما تخفيه التنمية المستدامة من تناقضات أساسية قائمة فيما بين الحدود البيئية والاقتصاد المتنامى الحديث. وبعيداً عما قد تحمله التنمية المستدامة من غموض وتضارب فى وضع مفهوم محدد وثابت لها عند بعض المفكرين، فقد سعت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها لوضع تعريف للتنمية المستدامة. فهى تتبلور فى عدة مفاهيم قائمة على الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء وحماية رفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمى وفى الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئة عند وضع القرار.

أن مفهوم التنمية المستدامة قد يساعد على إحداث إصلاحات فى هياكل الحكومات تتمثل في إدماج الحلول الموضوعة لمشاكل البيئة فى كافة أعمال الفروع الرئيسية للإدارة العامة، وعدم اقتصارها على وزارة أو هيئة واحدة. وعلى ذلك، فإن مسؤولية الحفاظ على البيئة لا يمكن أن تقع على عاتق اهتمام وزارة البيئة فقط، ولكن ينبغى أن تتقاسم معها فى هذا الاهتمام الإدارات والوزارات الأخرى. ان ذلك يتطلب إحداث إصلاحات فى صياغة المسؤوليات المخولة إلى الوزارات القطاعية للحفاظ على البيئة. ان هناك ثلاثة عناصر أساسية في محتوى التنمية المستدامة وتتمثل فى الآتي:

- إدماج الأطر البيئية والاقتصادية فى صنع القرار.
- توسيع المشاركة الاجتماعية فى إدارة النظام البيئى.
- تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، وهو عنصر الإدماج فيقصد به الأوجه المتعددة التى يمكن للأبعاد البيئية الدخول من خلالها والتفاعل مع صنع القرار الخاص بالمجتمع على كافة المستويات. ويتضمن أيضاً تقييم الأخطاء البيئية وإدارتها فيما يتعلق بالعناصر الطبيعية مثل الهواء والماء والتربة. وأخيراً إدماج الإطار البيئى داخل مسئوليات واهتمامات الأجهزة العامة على كافة الأصعدة. أما بالنسبة للعنصر الثانى وهو المشاركة العامة فهو يميل أكثر إلى التحكم المعقول فى النظام البيئى وفيما يخص العنصر الثالث، فهو اشتراك الحكومات فى صياغة نظم دولية وعمليات تفاوضية بغرض التحكم فى المخاطر والأعباء البيئية على مستوى العالم.

تجدر الاشارة الى مدى السرعة النسبية التى تقبلت بها الحكومات - وخاصة حكومات الدول الصناعية - هذا المفهوم الذى يحمل معايير جديدة، فقد نال هذا المفهوم تقبلاً قومياً عبر الدول. فهو ليس مجرد مصطلح يصيغه علماء متخصصون أو مفوض ما على المستوى الدولى، ولكنها فكرة تعتمد على السياسات المحلية المتبادلة فيما بين الأقطاب القومية المختلفة. وعلى هذا فقد حققت التنمية المستدامة هذا التقدم والقبول على الساحة الدولية فى أقل من عقد. و حتى يومنا هذا فإن التغيرات التى أحدثتها الحكومات تحت اسم التنمية المستدامة هى تغيرات إلى حد ما متميزة وعميقة، ولكن من ناحية أخرى فهى لا تكاد تلمس سطح الظواهر والقضايا التى تهدف إليها التنمية المستدامة وترنو إلى تحقيقها. فعلى أية حال، فإنها ما زالت فكرة ويعتمد مستقبلها على ما سوف تهدف الشعوب إلى تحقيقه وكيفية التعامل معها. وبالأخص هناك بعض الغموض الذى يشوب حول ما إذا كانت البلدان النامية ستستمر فى تقبل هذا المفهوم والاعتراف به، آخذين فى الاعتبار أنه قد يثبت فشله وإخفاقه فى تحقيق ما يصبون إليه ، يقينا أن القضايا البيئية والإنمائية التى تحويها التنمية المستدامة والتى قد صيغت من أجل معالجتها ستظل خاضعة للمناقشات والمناظرات السياسية على الصعيد الدولى على مدار القرن القادم.

مقترحات للتطبيق:

- استحداث نظام تنشأ بمقتضاه وزارة مصغرة فى كل تشكيل رئيسي تكمن مسؤولياتها فى مراقبة الأداء البيئى والمحافظة على النظام البيئي. ويهدف هذا الدمج القطاعى في تولى وظائف إدارة شؤون البيئة إلى بذل جهود مضنية من خلال تحسين أداء الأجهزة العامة المعنية بالبيئة فيما يتعلق بالميزانية المرصودة والتوجه لوضع عمليات تخطيطية واستراتيجية أكثر شمولاً فيما يتعلق بالأطر البيئية والتنمية المستدامة.
- توجيه سياسة موضوعة للتنمية المستدامة وصياغتها و تضمينها فى خطط الموازنة التابعة للدولة.
- إعداد خطة لدعم مفهوم التنمية المستدامة تتضمن وضع برامج لدعم الطاقة والمواد ذات الكفاءة العالية وأيضاً رفع مستوى الإدارة المعنى بإعادة تصنيع المخلفات، وبالأخص تلك الأفكار المتعلقة بالعوامل الجذرية لزيادة الإنتاجية وتطبيق نظام إدارة دائرة تصنيع المنتج بدءا من تصميم المنتج حتى التخلص منه كمخلفات، إضافة إلى المناهج الخاصة بدائرة النظام البيئي. و كذلك إعادة صياغة الأطر الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى آلية لادارة نظم المخاطر البيئية المتواجدة فى الحياة الحضارية.

اردوغان يقدم برنامج إصلاح اقتصادي للبرلمان التركي

انقرة / الوكالات

قدم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان برنامج حكومته الجديدة للسنوات الخمس المقبلة إلى البرلمان متعهدا بإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية وخفض الضرائب والحفاظ على الانضباط المالي.

وأكد أردوغان الجمعة اعتزام حكومته العمل على تسريع طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتعهد بمواصلة برنامجه الإصلاحي الذي يدعم اقتصاد السوق ويهدف لتعزيز نمو الاقتصاد وخفض معدلات البطالة والتضخم، وزيادة نصيب الفرد من الدخل السنوي إلى عشرة آلاف دولار من ٥٥٠٠ دولار حاليا.

وقال أردوغان إن حكومته ستواصل الإصلاحات الهيكلية بعزم خلال الفترة المقبلة مع تطويرها لنظام يهدف لاحتواء التضخم.

ويتوقع أن يحصل البرنامج على موافقة البرلمان الذي يسيطر حزب العدالة والتنمية الحاكم على معظم مقاعده.

ويتفق البرنامج الجديد مع برنامج حقق الحزب الحاكم من خلاله فوزا كبيرا عندما خاض الانتخابات المبكرة التي جرت في تموز الماضي.

واستطاعت الحكومة السابقة للحزب خفض التضخم إلى أقل من ١٠٪ أول مرة منذ عشرين عاما وزادت النمو السنوي إلى ٧٪ وسط تعافي البلاد من أزمة مالية واجهتها عام ٢٠٠١.

وسجل سعر صرف العملة المحلية الليرة الجمعة ارتفاعا بنسبة ٢٪ إلى ١,٢٩٧٠ أمام الدولار في حين صعد المؤشر الرئيسي لأسهم بورصة إسطنبول فوق مستوى ٥٠ ألف نقطة أي بارتفاع نسبته ٤,٤٪.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٤٥	١٢٥٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٧٥٠

وزارة التخطيط تشارك في اعمال الملتقى الخليجي العراقي الأول

بغداد / قيس عيدان

تشارك وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في أعمال ملتقى الخليج العراقي الأول الذي سيقام في مطلع شهر تشرين الثاني للفترة من ١/١١-٣/١١/٢٠٠٧ وصرح مصدر مخول في الوزارة لـ (المدى) إن الوزارة تلقت دعوة من الشركة العامة للمعارض العراقية إحدى تشكيلات وزارة التجارة للمشاركة في أعمال الملتقى وان الوزارة ستشارك بوفد رفيع المستوى للمساهمة في أعمال المؤتمر الذي سيقام في دولة البحرين. كما ستجرى العديد من اللقاءات الثنائية مع ممثلي المنظمات الدولية والاطلاع على المعرض التجاري الذي سيقام هامش المؤتمر.

اتفاق بين جنرال موتورز ودلفي لصنع قطع غيار السيارات

واشنطن / الوكالات

توصلت شركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة لتصنيع السيارات لاتفاق مع شركة دلفي لتصنيع قطع غيار السيارات يتيح للأخيرة تفادي إعلان إفلاسها.

وبموجب الاتفاق تدفع دلفي لجنرال موتورز مبلغ ٢,٧ مليار دولار لتمويل برامج التقاعد المبكر ومكافآت لأعداد من موظفي جنرال موتورز، أكبر مصنع للسيارات في الولايات المتحدة.

وبالمقابل وافقت جنرال موتورز على دفع نفقات تشغيل العمال الذين تتجاوز أجورهم ٢٦ دولارا أمريكيا في الساعة في عدد من المصانع.

وتم التوصل لهذا الاتفاق بعد أن تم عقد اتفاقات مع ست نقابات عمال ينتمي إليها موظفو دلفي واعتماد خطط استثمارية جديدة.

وكانت دلفي قد انفصلت عن جنرال موتورز عام ١٩٩٩ لكنها دخلت في ازمات استدعت تطبيق قوانين تحميها من الإفلاس منذ قرابة عامين.

وتقدمت دلفي بخطة إعادة هيكلة للمحاكم الأمريكية تتضمن استثمار ٢,٥ بليون دولار، وتقول إنها تعقد مباحثات مع مجموعة من البنوك لتأمين مبلغ ٧ بلايين دولار تحتاجها للخروج من مأزق الإفلاس.

رئيس اتحاد الصناعات:

اقراض المشاريع الصغيرة أول خطوة لانعاش اقتصادنا

بغداد / حسين ثغب

من يتتبع نشاط اتحاد الصناعات العراقي يجد انه يسير باتجاهات تستهدف وضع آليات عمل دقيقة تصب في خدمة الاقتصاد العراقي الذي يعيش حالة من التدهور منذ فترة ليست بالقليلة... واليوم نجد اتحاد الصناعات العراقي يعمل على المستويين الداخلي والخارجي في سبيل إنعاش الصناعات العراقية الصغيرة والمتوسطة كخطوة أولى على طريق وضع آليات عمل جديدة بالتعاون مع الاتحادات المماثلة والجهات الحكومية للنهوض بالواقع المتردي للاقتصاد العراقي.... فبرامج العمل مكثفة من خلال اللقاءات المستمرة مع ممثلي الوزارات المختصة بالشأن الاقتصادي وكذلك اللجان الاقتصادية الحكومية والمنظمات الاقتصادية الدولية لبحث سبل إنعاش الاقتصاد العراقي.. ولمعرفة تفاصيل أدق عن دور اتحاد الصناعات العراقي في ميدان خدمة الاقتصاد العراقي هاشم ذنون رئيس الاتحاد حيث سألناه عن اتحاد الصناعات العراقي في مشروع إغراض المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.. وما هي الجهات المشاركة بعملية الإغراض؟ فاجابنا بقوله

❖ يعد العراق من أكثر الدول التي تعتمد على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة واتحاد الصناعات العراقي يمثل صناعات القطاع الخاص والمختلط والتعاوني بموجب قانون الاتحاد رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٢ ويعمل على تشغيل عجلة هذه الصناعات (الصغيرة والمتوسطة) في وقت كان (٧٠٪) من تلك الصناعات متوقفا قبل عام ٢٠٠٤ و (٣٠٪) المتبقية كان يعمل بطاقة متدنية لا تتجاوز (١٠٪) من طاقة تلك المعامل الإنتاجية... وبعد ٩| 2003 | 4 كنا نأمل خيرا وان تدور عجلة المعامل المتوقفة.. ولكن النتائج جاءت معاكسة حيث أن التوقف وصل إلى ٩٠٪ من هذه المعامل... وخلال الفترة القليلة الماضية استطاع الاتحاد الحصول على دعم اللجنة الوطنية للتشغيل والتدريب المهني برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية لدعم مطالب اتحاد الصناعات العراقي حول تشغيل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة المتوقفة والقضاء على البطالة بتشغيل الأيدي العاملة.. وتمكن الاتحاد وبالتعاون مع مديرية التنمية الصناعية في وزارة الصناعة واللجنة

الاقتصادية في مجلس الوزراء من الحصول على قروض صناعية بفوائد ميسرة لمشاريع القطاع الخاص الصناعية... وتم تخصيص ٢٠ مليون دولار لهذا الغرض.. وكذلك تخصيص ٣٠ مليون دولار لدعم القادمين الجدد إلى سوق العمل من خريجي الكليات والفنيين لتأسيس مشاريع جديدة للقضاء على البطالة وتقليل الصرف على مساعدات الحماية الاجتماعية في وزارة العمل الشؤون الاجتماعية... ولكن هناك مشاكل تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها مشاكل عدم توفر الكهرباء التي تمثل عصب الحياة بالنسبة للصناعة.. وكذلك مطالبة الجهات المختصة بتطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية wioالتي قبل فيها العراق بصفة مراقب وتلك المبادئ تنص على منع إغراق السوق بالبضائع وعدم منافسة الإنتاج الوطني والصناعة الوطنية باستيراد البضائع المشابهة وتطبيق قانون البنك المركزي للتحويل الخارجي لنقود الاعتمادات المخصصة لاستيراد البضائع وذلك لمنع تبيض الأموال الممنوع دوليا ومحليا وكذلك إصدار الاجازات المسبقة للاستيراد وإخضاع جميع البضائع المستوردة لقانون السيطرة النوعية... أما عن الجهات المشاركة في عملية الإغراض للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة هناك ثلاث شركاء هم منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وأرباب العمل تمثلهم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الصناعة... واتحاد الصناعات العراقي يشارك بأكثر من ٨٠ لجنة حكومية ودولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية واللجان المشتركة مع دول العالم والدول العربية.

- ما العدد المقرر إقراضه من المشاريع وما شروط الإقراض وما حقيقة وجود تلاعبات في عملية الإقراض وهل تشمل صناعات معينة ومحافظات محددة؟

❖ في ما يخص القروض الصناعية الصغيرة والمتوسطة ما زالت اللجنة المشكلة في وزارة الصناعة في مديرية التنمية الصناعية برئاسة المدير العام التنمية الصناعية وعضوية اتحاد الصناعات العراقي وممثل الرقابة في وزارة الصناعة والدائرة القانونية.. واللجنة مستمرة بصرف القروض إلى الصناعيين عن طريق مصرف الرشيد وتم تذليل جميع الصعوبات التي كانت تعترض تسليم القروض ومازالت اللجنة تواصل صرف المبالغ وفق ما تراه مناسبا للمشروع حسب الضوابط المعتمدة.. وتم إقراض أكثر من (٣٠٠) مشروع والعدد في ارتفاع مستمر... كما لا يوجد أي تلاعب في عملية صرف تلك القروض والادعاءات التي تشاع بهذا الخصوص عارية عن الصحة وان اللجنة المشكلة تشرف بشكل مباشر على تنفيذ هذه القروض ومن حق أي صناعي أن يقدم اعتراضاً على مبلغ القرض المخصص له واللجنة تنظر في جميع الطلبات باستمرار.. وان الحد الأدنى للقرض يبلغ (٥) آلاف دولار في حين الحد الأعلى للقرض لا يتجاوز (١٩) ألف دولار يصرف لمشاريع محافظة بغداد حصرا وفق قرار اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء..

- وماذا عن آليات التسديد التي أقرتها لجنة الصرف؟

- آلية التسديد حددتها اللجنة المشكلة لصرف القروض وجعلت السنة الأولى معفاة من التسديد على أن يكون التسديد في السنة الثانية بواقع أربعة إقساط سنويا وبفائدة (٢٪) وهذا يساعد على تحريك وتدوير عجلة الصناعة في العراق. واعتقد أن (٢٥ ٪) من المشاريع الصناعية المتوقفة ستعود نشاطها الإنتاجي.

صندوق النقد الدولي يتنبأ بتباطؤ الاقتصاد العالمي

قال صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد العالمي قد يشهد تباطؤا بسبب عدم الاستقرار الذي عانته الاسواق المالية مؤخرا.

وقالت المنظمة ان الانكماش في سوق العقارات الامريكية والمشاكل الاوسع نطاقا التي نجمت عنه في اسواق المال سيكون لها تاثير سلبي في الاقتصاد الامريكي.

وتتوقع المنظمة التي ستنشر تقريرها السنوي في تشرين الاول المقبل ان يتراجع النمو الاقتصادي الى ٢ في المئة في الربع الثالث و١,٥ في المئة في الربع الرابع من العام، مقابل ٤ في المئة سجلت في الربع من نيسان الى حزيران.

وقالت المنظمة انها توقعت استمرار الاضطراب المرتبط بالقروض العقارية لفترة، وانها لا تستطيع تقييم التاثير المحتمل لتلك المشاكل على النظام المالي بشكل كامل. لكنها لا ترغب في التكهن بما اذا كان ذلك سيؤدي بالاقتصاد الامريكي الى الركود.